ومخالفة الواجب لا يجوز ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز رمي الجمار بغير الحجارة مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض ومع قوله او وجه يجوز بكل شئ فالاول لشدة وهو لبلية الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني الثالث المقصود نكاية الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصاة يشهد يده خلفها عليه في وديه على عدد الخواطر البسعة التي تخطر له عند كل حصاة فاذا اتاه بخاطر الامكان للذات وجب رميه بحصاة الافتقار الى المرجح وهو ان تعالى واجب الوجود لنفسه واذا اتاه بخاطر الجسمية وجب رميه بحصاة الافتقار ذلك الى التحيز والوجود بالغير واذا اتاه بخاطر الجسمية وجب رميه بحصاة الافتقار الى الاداة والتركيب والانماء واذا اتاه بخاطر صنعة وجب رميه بحصاة الافتقار الى المحل والحادث واذا اتاه بالعلية وجب رميه بحصاة دليل مساواة العلة للمعلول في الوجود وقد كان تعالى لا شئ معه واذا اتاه بالطبيعة وجب رميه بالحصاة السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من آحاد الطبيعة الى الاخر في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلين ومنفعلين حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في محل الحار والبارد واليابس والرطب واذا اتاه بالعدم وقد كان ولا شئ معه فاذا لم يكن بد او لا بد او بعد له ما تقدم رفا ثم شئ وجب رميه بالحصاة السابعة وهي دليل نشأته في الممكن الى العدم لا ازلية وبعض التكبير عند كل حصاة الله اكبر من هذه الشبهة التي اتاه بها الشيطان كما اوضحناه لك في كتاب اسرار العبادات فاذا رمى ابليس بحديد او نحاس او رصاص وخشب او عظم حصلت نكاية الشيطان به اذا مسه فاتهم ومن ذلك قول الشافعي واحد اذا وقت الرمي بعد نصف الليل فاذا رمى بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة ومالك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول محمد والنخعي والثوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال الثلاثة ظاهر لا مشاحة لاحد من الاسرار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصاة من رمي جمرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال اليوم عرفة فالاول مخفف والثاني

مشدد

مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بالبلية المؤذنة وما بقي الا الشروع في التحلل من النسك فلا مناسبة للتلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف وخطئ بعد الاول من يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فما سبق للتلبية بعد حصول المعظم فاتهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم النحر فيرمي جمرة العقبة ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب اقرب في حق الضعفا لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ قدم ولا اخر في يوم النحر الا قال افعل ولا حرج ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الرأس الربع مع قول مالك ان الواجب حلق الكل او الاكثر ومع قول الشافعي ان الواجب ثلاث شعرات والافضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالموسرين في مقام الجود به والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكامل العارف وذلك لان الحالق تابع للرياسة الموجودة في حق من قرر فكلما حفت الرياسة حق حلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحالق يبدأ بحلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ بما لا يسر فاعتبر يمين الحالق ولا المحلوق وقد دليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني ازالة قذر فناسب البداءة به وهذان القولان كالقولين في السواك من حمله تكريما قال يتسوك بيمينه ومن حمله ازالة قذر قال يتسوك بيساره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لا شعر برأسه يستحب امرار الموسى عليه مع قول ابي حنيفة انه ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بحلق ذات وحلق الشعر كناية عن ازالتها فلما فاقد الشعر ناب مسح الحلق بالموسى في زوال الرياسة مقام حلق الشعر واذا كانت الرياسة حقيقة تحملها القليل الادراك فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يأمر بحلق الا من كان له شعر يزال وامرار الموسى على الحليق لا يزيل شيأ في رأي العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب سوق الهدي وهو ان يسوقه معه شيأ من النعم ليذبحه وذلك اشعار الهدي